

تحليل فعل الكون في التفكير النحوي العربي

أمل عبد الله الراشد

جامعة الملك سعود

Abstract:

-This study deals with the verb “to be” in Grammarian’s schools, which try to enforce all Arabic texts in their grammatical frames of the Governance Theory. It compares the traditional conclusions with their counterparts in the Modern Linguistic Studies, so we can have a panoramic Idea about its function and use.

Key words: Verb to be – Grammar – Governance – Modern Linguistic Studies.

مقدمة: كانت هناك عدة مصطلحات لاختيار وصف دراسات العرب النحوية في عنوان هذه الدراسة، منها: (التحليل النحوي) أو (الدرس النحوي) أو (أراء النحويين) أو (التفكير النحوي)¹. وقد جرى اختيار الأخير منها، وذلك لتوافقه مع هدف البحث في التعرف على طريقة النحويين بصفة عامة؛ بداية من نظرتهم إلى اللغة، مروراً بتعدد مستويات التحليل، وانتهاء بوضع المبادئ النحوية التي كان الاهتمام فيها عند القدماء موجهاً نحو إعراب الأسماء والأفعال المضارعة. كما تتبنى هذه الطريقة مفهوم (العمل) بوصفه عنصراً مركزياً، ويقسم البناء فيها إلى قسمين: أصول وفروع، حيث تكون هناك دراسة لعلاقة الفروع بالأصول (يدخل في ذلك مبدأ القياس والتقدير)، ثم تطوير المقاييس الخاصة بحكم الألفاظ الواردة في استعمال العربية، وأخيراً السعي إلى تطوير النظام الشامل لوصف التراكييب النحوية.

يدرك من يتابع البنى الكلية للدرس النحوي العربي أن أفق التفكير وتصنيف أساليب اللغة ومفرداتها وأدواتها ومعانيها يتوقف على وضعها في أحد القوالب النحوية الموجودة مسبقاً في أمهات الكتب المعترف بها في أي من المدارس التقليدية. وما يقدمه المتأخر لا يزيد عن شرح لما التبس على المعاصرين، أو إيجاز لما توسع فيه الأولون، ويكون هدفه إيضاح القواعد للمبتدئين أو غير المتخصصين².

ولا غرو - والحال كذلك - في أن يفتش اللاحق من النحويين عن موضع إدراج القالب اللغوي في مصنفات من سبقه، وكأن التأليف النحوي عمل جماعي يهدف إلى تعزيز أفكار التصاق بين تراكييب اللغة وقواعد النحويين. وهناك منهم من لا يرى في الأساس وجود هذه الثنائية (اللغة مقابل القواعد)، ودليل ذلك ما ورد لهم من عبارات توزعت في مصنفاتهم التي وصلت إلينا، حيث تشرح هذه العبارات أن أحد أعلام النحو (يجيز) هذه المسألة، و(يضعف) مسألة أخرى، و(يخطئ) غيرها³.

ليست مهمة هذا البحث في الأساس دراسة تاريخ النحو أو مناهج النحويين، لكن جزءاً من موضوعه يتعلق بوجود الأصناف الثابتة التي ينطلق منها النحويون في وضع قواعدهم. والذي يحدث عندما تخرج بعض أساليب عن تلك الأنماط هو أنها قد توصف بالضعف أو عدم الصحة، وليس مجرد الوصف بل يحكم عليها بذلك. ويُستثنى من هذه الأساليب ما يرد في القرآن الكريم أو النصوص القديمة الثابتة الرواية، حيث ما يكون منهم حينها هو أنهم يتأولون لها تأويلاً يمثل شذوذاً للقاعدة أو مخالفة لها، ويحدث أيضاً أن يُقدم تحليل مضطرب كما هي الحال مع بعض عبارات فعل الكون، مما سيرد في ثانيا هذه الدراسة.

يمكن القول إن الإطار العام لكل الأعمال النحوية العربية القديمة، وما يسير على نهجها من الدراسات المتأخرة، هو (نظرية العامل) التي تُقسم وفقاً لها مفردات اللغة إلى (عامل) و(معمول)، ويصبح تصنيف الوظائف النحوية قائماً على (التأثير) و(التأثر). ويحدث أن تفقد الأداة دورها الذي يحمل مسؤولية تصنيفها بأنها عامل القدرة على التأثير، ويتمثل ذلك في علامة الإعراب التي هي جوهر الدرس النحوي، وعند ذلك فإن الأداة تصبح (ملغاة) عن العمل. ولذلك فإننا نجد أبواب النحو العربي قد توزعت على ثلاثة محاور: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ويضاف إليها نوع آخر لم يجد له النحويون مكاناً ضمن هذه المحاور، لأنه لا يدخل ضمن القوالب النحوية التي صنعوها، وأسموه (المبني) وهو الذي لا تتغير علامته وفقاً لتغير موقعه الإعرابي في إطار نظرية العامل. وفي هذا النوع من التراكييب المتعلق بفعل الكون ومشتقاته، يظهر جلياً

الإشكال الذي أوقع النحويين فيه عدم اتساق بعض أصنافه مع ما استقر في أذهانهم حول هذا التركيب من كونه فعلاً ناسخاً (وهذه الوظيفة تتمثل في التأثير برفع المبتدأ ويسمى اسمها، ونصب الخبر ويسمى خبرها)، أو فعلاً معجماً مثل غيره من مفردات اللغة (يعمل مثل بقية الأفعال، ولكونه فعلاً لازماً فهو يرفع اسماً يعد في دائرة الإعراب فاعله). واضطرهم غياب الصنف الذي يمكنه أن يتضمن التراكيب الأخرى التي يرد فيها فعل الكون إلى إدراجها ضمن تصنيفات خارج إطار (نظرية العامل)، فوصفوها بالزائدة في حالات، أو نسبوا إليها القيام بوظائف بلاغية بوصفها شائبة في حالات أخرى.

إن المشكلة الرئيسة التي تعترض النظرية النحوية العربية تتمثل في أن التصنيف الثابت لدى النحاة يعيق إجراءات الوصف والدراسة، وذلك بسبب التوغل في التفصيلات ومبررات التصنيف، وهذا من شأنه أن يفقدهم استمرار التحليل بصورة متصلة للأفكار وسلسلة. فعلى سبيل المثال "صنف النحاة عدداً من الأفعال بحسب علاقة المشابهة بينها وبين الحروف، وكما ناظروا قسماً من الحروف بالأفعال، وبينوا أثناء الإجراءات اللفظية والمعنوية أن الصنف الواحد يتضمن معاني الصنف الآخر، ومن ذلك أنهم جعلوا الأفعال الناقصة -النواسخ- من قبيل الأفعال الحروف، لنقصها في التصرف وانعقادها بغيرها... تشبه الحروف من حيث توجهها نحو عدم التصرف رغم إمكان تصريف أكثرها مع الضمائر المختلفة"⁴. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن النحاة يعتقدون بأنهم يكتشفون مآرب اللغة التي تفرضها سلطة عليا، وعلى اللاحقين -من دارسين ومتعلمين⁵- أن يعرفوا تلك المآرب، ليصلوا إلى الأوجه المتوخاة وفقاً لمقولة سيبويه في الكتاب "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"⁶. صناعة الأثر نحويًا: نظراً لانطلاق النسق النحوي العربي القديم من نظرية العامل، فقد بحث مؤسسو هذا النسق في علاقات "كان وأخواتها" - كما أسموها في كتب النحو - ببقية العناصر في الجملة، وفي الآثار التي تحدثها في أي منها وفق تلك النظرية. وقد تعودت الدراسات النحوية منذ تقييدها في مدارس القرنين الثاني

والثالث الهجريين على جعل القاعدة هي التي تتحكم في النص؛ إذ يضع النحوي قاعدته، ثم يبحث عما يدعمها من شواهد. وقد أسهم التنافس الشديد بينهم على المكانة عند الولاة والخلفاء في دفعهم إلى تأليف القواعد الشاذة، والمبالغة في التخريجات النادرة لحالات قد لا تنطبق على نصوص اللغة. كما انساق بعضهم إلى تحليل المواقف الكلامية وإبداء الأسباب التي يظن أنها كامنة خلف اختيار المتكلم لبعض الكلمات أو عدوله عن بعض القواعد أو وجود بعض النصوص الشاذة. فقد لجأوا في التقديم لبعض تحليلاتهم النحوية بعبارات مثل "كأنهم أرادوا" (أي العرب)، وبدأت تدخل عوامل تقحم في التعقيد في كثير من الأحيان، مثل السهولة والاستئصال والنفور والاستحباب والاستقباح والخوف من اللبس، وغيرها كثير في كتب النحو العربي⁷.

فالزمخشري كان قد قسمها إلى أربع فئات: "وكان على أربعة أوجه: ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم: كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله تعالى (كن فيكون) وزائدة في قولهم: إن من أفضلهم كان زيداً... والتي فيها ضمير الشأن. وقوله عز وجل (لن كان له قلب) يتوجه على الأربعة"⁸. ففعل الكون إذن (كان ومشتقاتها) ليس صنفًا قائمًا بذاته في دراسات النحويين، إنما اهتموا به ودرسوه بقدر أثره في بقية عناصر الجملة، أو عدم أثره فيها. لذلك يتوزع وصفه في مواضع مختلفة حسب الأسماء التي ترد معه في التركيب، إن كان ناسخاً فإنه يرد ضمن (المنصوبات): حيث يراد لفت النظر إلى كونه ينصب خبر الجملة الاسمية، ويسمى (خبر كان). أما الأنواع الأخرى فإنها ترد في أبواب أخرى، كالإلغاء. أو يشار إليها بإشارات عابرة عندما يكون الأمر غير متعلق بحالة إشكالية؛ إذ إن الأغلب الأعم من المدونات النحوية تهتم بالقضايا المعقدة حتى في حال ورودها في مجالات قليلة، في حين ينخفض كثيراً مستوى اهتمامها بالحالات الطبيعية.

كان التامة: يطلق عليها النحويون معنى (الحدوث)، وذلك لدلالاتها على الحدث، أو ما يسمونه أحياناً المعنى المعجمي للفعل، ويمثلون له بأمثلة من القرآن

الكريم، كالأية (كن فيكون) وبعض الشواهد الشعرية الموافقة دلالتها فيها إلى (الحدوث). لكن تناولها من جهتهم في التحليل لا يكون من الناحية الوظيفية، أو من حيث علاقتها ببقية الكلمات في الجملة الواردة فيها؛ إذ إنها في نظرهم مثل أي فعل لازم يتلوه فاعل، ويحدث أن ترد معه متعلقات ظرفية حسب الحاجة إليها في السياق.

كان الناقصة: تعد (كان) الناقصة محور اهتمام لدى النحاة، وتفرّد لها أبواباً في النحو التعليمي، لأنها تتغير بورودها في التركيب حركات أحد الاسمين اللاحقين لها. ويصفونها بأنها "تفتقر إلى الخبر ولا تستغني عنه لأنها لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث"⁹. ثم يتوسعون فيما يتعلق بالتقديم والتأخير لعناصر الجملة، والفروق بينها وبين الجمل ذات الأفعال الحقيقية (غير الناسخة).

كان الزائدة: مما ورد عند الأوائل في شأن كان الزائدة أنها تعبر عن الزمن الماضي، وقد نُسب هذا الرأي إلى الفراء¹⁰. لكن وصف النحويين لهذا النوع بـ (الزائدة) ينطلق من كونها لم توافق أياً من النوعين السابقين (التامة والناقصة)؛ فهي ليست ذات أثر مضمون التركيب من خلال دلالتها المعجمية كما هو الأمر في التامة، وليست ذات أثر وظيفي من خلال تحويلها سمات الجملة الاسمية الواردة معها كما هو الأمر في الناقصة.

وقد أورد ابن يعيش تحديداً للوضع الوظيفي الذي تقوم به هذه الأداة في شرحه للأوجه الأربعة المذكورة أعلاه عند الزمخشري فقدم تحديده لها من خلال العمل "الوجه الثالث من وجوه كان أن تكون زائدة، دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر. وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا زائدة ألا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان وفاعلها ومصدرها. وشبهها بظننت إذا أُلغيت نحو قولك: زيد ظننت منطلق. فالظن ملغى هنا لم تُعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك... وحق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد"¹¹.

كان الشأنية: هي ما تكون فيها (كان) بمعنى الشأن والحديث؛ وتتميز عن (كان) الناقصة بكونها لا تحدث تغييراً في حركات الأسماء الواردة معها. ويقارنون بين هذا التركيب وضمير الشأن الذي يتخذ غالباً وظيفة الافتتاح أو التنبيه إلى أمر مهم، ويكون أحد ضمائر الغيبة، أو المخاطب في حالات أقل. لكنهم يقرون بكون ضمير الشأن يُنصب في حال وروده مع (إن)، خلافاً لهذه الأداة التي لا تنصب الاسم الثاني في حالات عملها المعتاد عندما تكون فعلاً ناسخاً.

ويحدث في هذا السياق من النحاة اندفاع نحو تحليلات مختلفة بشأن أدوارها الوظيفية، حول كونها تفسيرية أكثر منها ذات وظيفة تركيبية، فضلاً عما أوردوه فيما يتعلق بإعلانها موضوع الحديث، غير أن تلك التحليلات ترتبط في حالات كثيرة بطبيعة الشواهد التي يوردها كل منهم.

أما القضية الشائكة في موضوع تصنيف (كان) على وجه الخصوص، فهي تلك المرتبطة بوصفهم إياها بـ (الانقطاع) أو (عدم الانقطاع) تبعاً للدلالة أو نوع النص الذي يناقشونه. فعندما يتناولون نصاً شعرياً، فإن (كان) تدل على الانقطاع؛ وفي المقابل ينظرون إلى الآية القرآنية "وكان الله غفوراً رحيماً" بكونها لا تدل على الانقطاع، "لوجب كون الله -عز وجل- غفوراً رحيماً أبداً"^{1 2}.

خروج التراكيب عن التأطير: كان اهتمام النحويين الأوائل وخاصة سيبويه بناحيتين:

1. الصيغة (الشكل).

2. العمل (الوظيفة من منظور نظرية العامل).

لكن النحويين من بعده اهتموا بمستوى واحد وهو الصيغة كما تصورها سيبويه. لذلك فإن ما جرى في النظرية النحوية العربية بعد سيبويه لم يكن تغييراً نوعياً، بل تدوين حرق؛ حيث كان تركيز الجهد فيه على زيادة تأطير النسق النحوي، وتحقيق التوافق الذي وصف به سيبويه بدءاً عبارات اللغة العربية^{1 3}.

أما الأبنية اللغوية والتراكيب، فقد سعت النظرية النحوية العربية إلى وصفها خارج استعمالها الفعلي؛ حيث جرى تثبيت الأطر على أنها تمثل الصور المفترضة للغة، وجرى تضخيم عمق منزلتها الروحية وعظمتها بوصفها منزلة بهذه الصفة، وتحمل أبعاداً في انسجام تراكيبها المختلفة بعضها مع بعض، مما قد لا يدركه كثير من مستعمليها في شؤونهم اليومية.

وقد لجأ النحاة إلى الاستعانة ببعض الاستخدامات اللهجية لتفسير الخروج عن الأطر التي وضعوها في ذلك التناسق الذي تصوره في اللغة العربية (بوصفها لغة شريفة وعبقرية وربما مقدسة). وكانت من وسائلهم في هذا السياق التصورات المرتبطة بالمبني والممنوع من الصرف، لكي يتلاءم مع بقية جوانب النظرية¹⁴. فمن النادر أن تجري دراسة أي ظاهرة في العربية لدى النحاة دون العودة إلى نظام الإعراب. وما يحرك (نظام الإعراب) هو آليات العامل - المفعول، التي تسمى (نظرية العامل)، والعامل في هذه النظرية يكون فعلاً، أو اسماً ينوب عنه، أو أداة لها وظيفة في هذا النظام. وتتوزع العوامل إلى أنواع حسب القوة والضعف والاستمرارية والتوقف، وكذلك وفقاً للناحية الشكلية إلى عوامل معنوية أو لفظية. وممن ينظر إلى الإعراب بوصفه آلة رضي الدين الاستراباذي، حيث يقول: "لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الإعراب"¹⁵.

وفيما يظهر أن النظرية النحوية العربية لم تُعن بالتحول الوظيفي لفعل الكون في اللغة من إطاره المعجمي، حيث تتحدد دلالاته من خلال المعجم (كان - يكن - كيناً، بمعنى خضع وذل)¹⁶. وقد بقيت له صيغ مستقاة من تلك الموازين الصرفية العربية (استكان) الانعكاسية¹⁷. وعليه يمكن القول إن فعل الكون أصبح في أغلب استخداماته (أداة وظيفية). ولم يرجع لدلالاته المعجمية، سواء كانت وجودية أم تدل على السرية والاختباء أو الخضوع في المستوى المجازي. كما أن استخدامها الزمني أصبح محدوداً، ولا تصل أهميته إلى أدوارها الأخرى في الصيغ المركبة.

إن الأمر اللافت للنظر في موضوع توافق اللغة مع الوصف النحوي التقليدي هو أن كثيراً من الدارسين المعاصرين لم يتغير الأمر لديهم فيما يتعلق بالوفاء للمبادئ القديمة المحفوظة في أمهات الكتب النحوية. وأحد هذه المبادئ ما يتناقله النحاة قديماً وحديثاً بشأن إجازة أي من أساليب العربية الموجودة في اللغة وعلى ألسنة العرب، وربط ذلك بجدلية الصحة والقياس على الصحيح من السماعي الذي أقره قدماء النحويين. ونجد في إطار عدم القياس على الأساليب التي وردت فيها ما أسموها (كان الزائدة) اعتراضاً على السماح بما يستجد من غير ما ورد عن قدامى العرب وبعدهم من أمثلة سماعية "لأن إجازة الأساليب المهجورة بأدنى شبهة يجعل اللغة مترهلة يصعب ضبطها بضابط"¹⁸. فكأن وظيفة النحو هي ضبط اللغة، وليست دراسة علاقاتها التركيبية، حتى من وجهة نظر المعاصرين منهم. ثم إن وصف اللغة بأنها ستكون مترهلة إذا سمح القائلون عليها - ومن وجهة نظرهم هم النحاة - بتراكيب جديدة تخالف قواعدهم؛ يدل على عدم الإيمان بحياة اللغة من جهتهم، ولا الاقتناع بكونها دائمة التغير والتجدد. ومن وجهة نظر الدراسات اللسانية الحديثة فإنه ليس من حق أحد أن يتدخل للحد من هذه التطورات، أو الحفاظ على كل ما هو قديم، لأن هذا من شأنه أن يجعل اللغة مترهلة. فالنحويون التقليديون بطبيعة الحال يرون أن اللغة منذ نشأتها حتى قعدها أوائل النحويين في القرن الثاني الهجري كتلة واحدة؛ تُحفظ ويعاد استعمال تراكيبها كما استعملها الأولون.

وفي الدراسة نفسها يضيف الدخيل في عرض نتائج بحثه أن "المراد من وصف النحويين لـ (كان) بالزائدة أنه يمكن حذفها دون أن يؤثر هذا الحذف على النسيج النحوي للجملة"¹⁹. فهل يُعنى النحويون -القدامى أو المعاصرون منهم- بالنسيج النحوي للجملة؟ في الواقع يمكن القول إنه لا علاقة لهم فيما ذهبوا فيه من التحليل أو وصلوا إليه من نتائج بالعلاقات التركيبية التي يمثلها مصطلح (النسيج النحوي) الذي استخدمه الباحث في دراسته، بل يتركز اهتمامهم في الحركات ومسبباتها (في إطار نظرية العامل). ونجد هذا في موضعين مختلفين من دراسة الباحث نفسه: "ألا يظهر له

[الفعل "كان"] عمل في الجملة فلا يرفع ولا ينصب، كما في قولهم "ما كان أحسن زيداً". وهذا ما يُعرف بـ "كان" الزائدة²⁰. وفي الموضع الثاني ينطلق من الإعراب الذي يهتم في الأساس بحركات أواخر الكلم: "والحق أنه يجوز إعراب "كان" هنا زائدة لكن يجوز أن تكون ناقصة على أن يكون اسمها ضميراً يعود إلى "ما" الاستفهامية وجملة "ضرك" في محل نصب خبرها"²¹. وإذن فإن المعول لديهم –القديم والمحدثين- هو على الاتساق مع نظرية العامل وشروطها، وليس على تداخل النسيج النحوي لعناصر الجملة، وتكوين الوحدات الكبرى في النص. بل إنهم أحياناً – المحدثين منهم- يحاولون تبرير التزامهم بجزئيات القواعد القديمة من خلال عبارات لا علاقة لها بسياق الدراسة، كما في أحد المواضع من الدراسة السابقة: "لأن الأذن تتوفر من الفصل بين حروف الجر والاسم المجرور"²²، مع أن الأذن لا تتوفر إلا من النشاز الصوتي، وما يتحدث عنه الباحث كلمات يتقدم بعضها على بعض.

وهناك بعض الاستخدامات اللغوية الخارجة عن كل تأطيرات النحاة، فقد تركتها المدونات النحوية المتأخرة، وهي التي ترد فيها (كان) في آخر التركيب، مثل: "عن القائم كان بملك فارس" (الطبري)، "المقيمون كانوا يومئذ بطبرستان" (الطبري)، "في الجاهلية كان والإسلام" (الكامل)، "عند الجسر كان" (ياقوت)، ومن محتويات أوراق البردي التي جمعها جروهمان: "ثمن بور كان"²³. وفي كل هذه التراكيب تكون الأداة (كان) في غير موضعها المعتاد في بداية الجملة. وفي مثال عند ابن حوقل: "عند دار منصور بن خردين أمير كان لكرمان" لا تتحدد تبعية الأداة (كان)، لكنها تغيب عن نص الاصطخري في المسالك: "عند دار منصور بن خروني" (دون ذكر لعبارة أمير كان كرماني)، "جَرَشُ بالتحريك لأي بفتحتين على الجيم والراء، وهو اسم مدينة عظيمة كانت وهي الآن خراب" (من نصوص البردي 258, nr.6): "فأتى بالتاج والزينة موبدان – موبذ [كبير كهنة الزرادشتية] الموكل كان بعقد التاج على رأس كل ملك يملك" (من نصوص البردي 263, nr.14a): "مما يلي الروم الثغور المعروفة كانت قديماً بالجزرية" (ابن حوقل، 108): "المتصلين كانوا

بموالينا" (من نصوص البردي 169, nr. 264)؛ "الطريق بين البحرين وعبدان" فغير مسلوك كان؛ "لثقتة كانت ببطشه" (من نصوص البردي 23, nr. 268)؛ "وأبو عبد الله بن الحنّاط هذا زعيم من زعماء العصر كان، ورئيس من رؤساء النظم والنثر في ذلك الأوان" (ابن بسام، الذخيرة).

وتلك الأساليب في مجملها من النصوص النثرية المتأخرة (بدءاً من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، وتستخدم عادة في (الكلام المنطوق) ضمن عبارات دارجة. وتكون مقاصد التعبير فيها عن مواقف تداولية متنوعة، منها:

1. تخفيض الثقة (لدى المتكلم في الموضوع أو الراوي).

2. المجاملة (بعدم الحسم في استخدام تركيب إسنادي يخلو من الأدوات التحويلية).

3. إعطاء الأهمية لبعض العناصر التي يجري تقديمها (وهو ما تناقشه هذه الدراسة تحت مصطلح "التبئير").

ومع حصول هذه (الإزاحة النحوية) تتحول العبارة السابقة لفعل الكون إل مركب (syntagms) أو شعار مستقل له مفهوم واحد، ويلي فعل الكون الذي يتحول إلى أداة لاصقة لذلك المركب، محققاً أحد الأغراض الوظيفية أعلاه.

وقد صنفها النحويون على أنها تدخل ضمن عملية (الإبطال)، حيث يربطها الفراء بعبارة (أنت أظن قائم)، كما يشبهه بالقسم ب (والله) ²⁴. وهذه المعالجة قريبة مما ورد عند سيبويه في باب الإلغاء والاستعمال، عند تقديم الاسم على الأفعال التي يُنسب إليها العمل، وهي ظن، حسب، خال، رأى، زعم، وما يتصرف من تلك الأفعال. حيث يقرر قاعدته في هذا الشأن: "فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهباً، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلّ عربي" ²⁵. ولدى مناقشة الشواهد الشعرية من مثل قول الفرزدق: "فكيف إذا مررت بدار قوم، وجيران لنا كانوا كرام"، يشير النحاة دائماً إلى أن (كان) هنا ملغاة؛ إما لأنها لا تعمل، أو لأنها فضلة. فابن عصفور يحاول أن يوجد لها وظيفة ثانوية على الأقل، بكونها تحدد

الزمن الماضي. أما عبد القادر البغدادي فينفذ أي دور لها في هذه التراكييب. (خزانة الأدب، ج4، ص35).

توجد علاقة تداخل بين أنظمة التأطير النحوي ونظرية التبعية القواعدية، التي انتشرت دراساتها قبل هيمنة النظرية التوليدية على الدرس النحوي. وإذا كانت هناك مناطق مشتركة بين تأطير النحاة العرب، ومنحى اتجاه نظرية التبعية في دراسات القواعد النحوية في أوروبا خلال القرون الوسطى؛ فهي في أساسها فكرة (العامل) في النحو العربي القديم، وفكرة (الاعتمادية Regens) في قواعد الأوربيين خلال تلك الفترة التي يرى Weiss بأنها كانت متأثرة بالنظرية العربية ذات الانتشار الواسع، وذلك على أقل تقدير فيما يتعلق بالمصطلحات وفلسفة التقييد. كما يذهب بعض المؤرخين إلى أن الدراسات النحوية الأوروبية كانت قائمة في تطورها على القواعد اللاتينية، ويشمل ذلك أيضاً مناحي (التبعية) و(التطابق)، وقضايا المبتدأ والخبر في تحليل الجمل²⁶.

النشأة والوظيفة: إن دراسة أي أسلوب أو تعبير لغوي ليست دائماً سهلة التتبع، وكذلك الأمر في الوظائف التركيبية، أو الاستخدامات التداولية لتلك التعابير في تاريخ أي لغة أو لهجة بشرية. لكن هذا البحث يركز على استقصاء التنوع في الدراسات الحديثة لتراكيب فعل الكون في العربية -قدر الممكن- وهي من ناحية:

1. الوظيفة التركيبية.
2. الأداء في نظام الصيغة.
3. خصائصها في نظام طبيعة معنى الحدث.
4. انتمائها في نظام الموجهية (النمط).

وسيقصر البحث في تناوله لهذه النواحي على بعض الدراسات المتخصصة؛ استعراضاً وتحليلاً واستخلاصاً لما يمكن أن يسير بنا نحو تحديد أساليب هذه التركيب لغوياً وتداولياً ودلالياً. جدير بالقول إن هذه المهمة لن تكون سهلة، وذلك لنقص الدراسات المتخصصة في هذا المجال من جهة، وللحدود التي يفرضها حيز

المناقشة في هذا البحث الذي يتناول دراسته قديماً وحديثاً من جهة أخرى. لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

وتجدر الإشارة قبل الانتقال إلى جوانب ذلك التنوع إلى أن بعض الدراسات تُدخل هذه الأساليب في أطر غير مناسبة لوظائفها التي تقوم بها في اللغة، ويعود هذا الأمر في الغالب إلى حالات الخلط في المصطلحات العربية في الدرس اللساني، أو استخدام ما يشيع منها وتعميمه على تراكيب مختلفة دون التحقق من مدى اتفاهه معها.

من تلك المصطلحات التي تشيع في دراسات عربية متعددة وصفت هذه التراكيب، هي أنها من أدوات (الجهة Aspect)، وهو استخدام مستعمل في بعض الدراسات المتخصصة، وفي بعض الرسائل العلمية، ومن الأمثلة في وصف (كان) بأنها من أدوات الجهة: "كما كانت (كان) فمثلاً في ذلك مثل السين وسوف كأداتي مستقبل"²⁷. ولصعوبة عنونة تلك المناحي المذكورة أعلاه، وعدم إمكان النسبة إلى بعضها، فإن البحث سيتجه نحو عنونتها بحالات يتفق الترتيب فيها مع ترتيبها الوارد في بداية هذا المبحث.

الحالة الأولى: تشمل الدرس الذي يعتمد أساساً وظيفية في التركيب، وتحديد ما يتعلق بأساليب فعل الكون والتغيرات المرتبطة بها. ففيما يخص دور هذه الأداة وظيفياً فإن بعض الدراسات الحديثة تنسب إليها قيامها بتحويل الاسم الأول (في الترتيب المعتاد) في الجملة من (بؤرة Topic)²⁸ إلى مجرد اسم في التركيب. ففي نظرية Governor-Theory تكون النماذج المناسبة للتراكيب العربية هي:

الجملة الفعلية المعتادة (1) V + N

الجملة الاسمية المعتادة (2) N + N

الجملة الفعلية المتقدم فيها الاسم²⁹ (3) N + V

وينطبق النوع الثالث على ما يتصل بالفعل فيها ضمير (ليكون فيها تبئير حسب دراسة العجمي، أو لا يتصل بضمير (فيكون ترتيب العناصر فيها متغيراً فحسب (SVO).

أما الجملة التي ترد فيها (كان) أو مشتقاتها، فيفترض أن تتبع النموذج رقم (1)، لتكون في جداول النظرية ومخططات عناصرها وفقاً للشكل التالي:

الشكل (1) وهو موافق لنموذج (1) [V N N (1)]

لكنها في الواقع تتخذ وضعاً وظيفياً مختلفاً يتمثل في الشكل التالي:

الشكل (2) ويعد حالة خاصة تقع بين نموذج (2) ونموذج (3) [Ø N N^{3 0} (3)]

ويعود سبب تغير وضعها الوظيفي حسب Itkonen إلى تحول التركيب من جملة فعلية verbal sentence إلى نموذج خبري predicative model يتبع إلى الجملة الاسمية nominal sentences^{3 1}، لخلوه من الحدثية^{3 2}، وإن دل على الزمنية من وجهة نظر عدد من الدارسين القدامى والمحدثين^{3 3}.

وفي تحليل الوظيفة الممكنة - من الناحية اللغوية - لتلك التراكييب المتأخرة من نوع: "الرجل الموكل كان بالحبس"، فالأقرب أن تكون وصفية مندمجة مع عنصري المترادفة المحيطين بها. ولكون التركيب وصفيًا، وللصفة شيء من خصائص الفعل، كما أن لها بعض من خصائص الاسم^{3 4}؛ فإن الأسباب النحوية - أي الموجودة داخل الجهاز الوصفي للغة^{3 5} - تكمن في نوع ارتباطها بالعنصر الموصوف، أو طريقة تناول الواقع تداولياً. وهذا هو ما يجعل مثل هذه التراكييب قضية شائكة في الدرس اللغوي، لكنها مفيدة جداً في معرفة تطورات اللغة والفكر المرتبط بها.

الحالة الثانية: يستعرض البحث في هذه الحالة قيم هذه الأساليب ضمن (نظام الصيغة)، وهو ما يقابل المصطلح الانجليزي Tense system، حيث لا يُنظر في الدراسات التي تتجه إلى هذا المنحى إلى التحديد الزمني بوصفه موجوداً في الصيغ الفعلية أو ما ينوب عنها، بل من خلال السياق، وأيضاً من خلال بعض الأدوات التي منها فعل الكون بمشتقاته المختلفة. فنجد أن McCarus³⁶ على سبيل المثال يربط هذه الأداة بالتقادم الزمني، ويسمي (كان) مفتاح الزمن Time switch.

وهناك من ينظر إلى ما يطلق عليه (الأفعال المحولة modifying verbs) على أنها تستخدم في الأساس من أجل أن تقوم بوظائف خاصة بنظام الصيغة أو الجهة (tense/

aspect) لتكون علامات في هذين النسقين؛ وتلك النظرية تلقي بالشك على الشائبة المعروفة في النحو العربي (التامة) مقابل (الناقصة)³⁷. وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة المتعلقة بما أسمته هذه الدراسة يرتبط بالحالة الثالثة في هذا المبحث، في حين يكون ورودها الخاص بالعلامة الدالة على نسق (الصيغة) هو ما نكون معنيين به في هذا السياق.

أما دراسة فالح العجمي فيما يتعلق بنظام الصيغة في اللغة العربية بصفة عامة، فقد أسندت إلى فعل الكون وظيفتان: الأولى دلالية- تداولية، وتتعلق من جهة بإدراجها مركبة مع صيغ فعلية في جمل خبرية، ويورد منها "(يكون- فعل) وتدل على ما يسمى بـ (المستقبل التام)، وهي تدل على حدث زمن وقوعه سابق لخطّة الكلام، لكن نسبة تحققه احتمالية. وتوجد صيغتان مرادفتان لها أيضاً، وهما: (يكون قد فعل) بنسبة تحقق احتمالية أكبر، و(قد يكون فعل) بنسبة تحقق احتمالية أقل. و(كان يفعل) التي تدل على استمرارية في فترة زمنية غير محددة بالنسبة لخطّة الكلام، لكنها لا تتزامن معها. وترد معها صيغة أخرى هي (قد كان يفعل) بتأكيد أكثر"³⁸، حيث تقوم (كان) بدور التحديد الزمني.

وتتعلق من جهة أخرى بدور وظيفي في الجمل الإنشائية، وعلى وجه الخصوص جمل الشرط، حيث يورد Aartun نقلاً عن هذه الدراسة نفسها أن "(إن فعل) لا تدل على زمن الصيغة نفسه بدون الشرط حسب حدس العربي اللغوي، ودليله على هذا أن (كان) تُضاف دائماً إلى الصيغة عندما يُراد التعبير عن زمن ماض بمفردها في الشرط"³⁹. والوظيفة الثانية تركيبية نمطية، إذ تصنفها هذه الدراسة بكونها من فئة عناصر الربط، وهي ما سيرد النقاش حول ما يتعلق بها في الحالة الرابعة.

الحالة الثالثة: يجدر بنا أولاً قبل وصف وظيفة فعل الكون في إطار نظام (طبيعة معنى الحدث Aktionsart)، توضيح المقصود بهذا النظام ومجال تداخله في أبنية العربية وتأثيره فيها. حيث عرفه عبد الرحمن البارقي في أطروحته للدكتوراه التي خصصها لدراسة هذا النظام من خلال التقابل بينه وبين (الجهة Aspect)، وذكر بأن

"الفكرة الأساسية لطبيعة معنى الحدث في التقليد السلافي تخصيص الحدث بتفصيل أكثر، وبعبارة أخرى فإنها تحور المعنى المعجمي ولكنها لا تغيره بالكلية، بينما تتولى (الجهة) تخصيص الزمن"⁴⁰. أما طرق التعبير عنها في اللغة العربية، فتتم من خلال عوامل ثلاثة: العامل المعجمي، العامل الصرفي، والعامل التركيبي⁴¹.

وفيما يتعلق باستخدامات فعل الكون في إطار هذا النسق تورد هذه الدراسة عدة وظائف تقوم بها (كان) ومشتقاتها فيما يسمى (الصيغ المركبة). ومن تلك الوظائف: الوجدانية والتكرار والديمومة والإعادة والتعاقب والتوكيد⁴². أما صيغة (كان يفعل) على وجه الخصوص، فتدل على وحدانية الوقوع، وتدل على الانقطاع⁴³.

الحالة الرابعة: إن أساس هذه الوظيفة تركيبي، لكنها ذات أثر فيما يسمى نسق الموجهية (النمط Modality). وهي الوظيفة التي أشير إليها في موضع سابق من هذا البحث ضمن عناصر الربط بين مكونات التركيب؛ وتقسم الدراسة الواردة في الموضع نفسه أنواعها إلى عدة مجموعات⁴⁴:

1. صيغ ذات نمط اعتيادي، ولها دلالات زمنية؛ ومنها (كان) ومشتقاتها في بعض الاستخدامات. كما تتبع لها كل من (ليس)، (صار)، (أصبح) ومشتقاتها.
2. صيغ ذات نمط اعتيادي، وليس لها دلالة زمنية، وهي التي تُسمى في النحو (كان الزائدة). ولأن أداءها الوظيفي يتمثل في الربط بين عنصري الإسناد فحسب، فقد جعلها أكثر النحاة العرب للتوكيد.

الخاتمة والنتائج

في الختام لا بد من الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة ذات بعدين؛ أحدهما يتصل بالدراسات العربية القديمة، ومدى اتصالها بنصوص اللغة الفعلية، والآخر يتعلق بالتحليل الموضوعي من وجهة النظر اللسانية. وقد توصلت الدراسة فيما يخص البعد الأول، إلى أن مشكلة النحو العربي القديم في هذه القضية وغيرها الانطلاق من تصورات عامة تتعلق بتقابلات مفترضة في

اللغة، وقد يكون السبب في نشأة هذه التصورات هو تخيل كمال اللغة، وأنها نشأت عظمة بهذا الوضع، وما على الدارس إلا تتبع مواضع هذه العظمة، ومعرفة ما تخفيه من أسرار.

وفي هذا الإطار نجد (القياس) حاضراً في كل تحليل، وعندما تعوز النحوي الحجة، يلجأ إلى القياس لفرض الرؤية الكلية لديه، وإن لم تكن هناك عوامل مشتركة بين المقيس والمقيس عليه.

وكما يعرف مبدأ القياس منطقية التحليل في كثير من قضايا الدرس النحوي، نجد أيضاً تداخل مستويات التحليل بين دراسة التركيب أو الدلالة أو الأصوات أو الصرف واردة في كثير من تحليلات النحويين لعناصر اللغة أو تراكيبها. وفي حالة هذا التراكيب يتمثل هذا التداخل في كون النحاة يتوصلون إلى قاعدة نحوية تخص الفعل (كان)، فيجري تطبيقها من جهتهم على الشعر في دلالة على الانقطاع، في حين لا يجري هذا التطبيق على القرآن الكريم على سبيل المثال لكونها ستنتج دلالة لا تتسق مع معطيات الآية المقصودة، فيكون الإجراء من جهتهم هو استنباط وظيفة أخرى لها في مثل هذه الحالات، وبهذه الصورة تصبح القواعد التركيبية التي وضعوها متوقفة على السياق الذي تطبق فيه القاعدة.

أما في الدراسات الحديثة^{4 5}، فقد استخلصت بعض النتائج المتعلقة بهذه التراكيب ووظائفها، وهي على النحو التالي:

1. وجود الخلط في الدراسات الحديثة بين مستويات دراسة التراكيب اللغوية، حيث يرد نسق (الجهة Aspect) أثناء تناول هذه التراكيب بدلاً من نسق (الصيغة Tense) أو نسق (طبيعة معنى الحدث Aktionsart)، وقد بينه البحث في موضعه.
2. دور فعل الكون محوري في تحول النموذج الوظيفي للجملية من جملة فعلية بسيطة إلى نموذج خبري يحمل نوعاً من الربط بين العناصر المصاحبة له، كما أنه يعطي قيمة إضافية في (التبئير Topicalization).

3. في إطار نسق (الصيغة) تقوم هذه الأفعال بوظيفة دلالية - تداولية من خلال إدراجها في صيغ مركبة (مع أفعال أخرى) للقيام بوظائف محددة في هذا الإطار. كما أنها تقوم بوظيفة تركيبية - شرطية، وذلك في حال قيامها بوظيفة الربط بين عناصر اسمية واردة في التركيب.

4. يقوم فعل الكون بعدة وظائف ضمن نسق (طبيعة معنى الحدث) عندما تكون في صيغ مركبة، منها: الوجدانية والتكرار والديمومة والإعادة. والتعاقب والتوكيد. أما صيغة (كان يفعل) فتدل على وحدانية الوقوع، وعلى الانقطاع.

5. فيما يتعلق بنسق (الموجهية Modality)، تتسم أفعال الكون بكونها ذات نمط اعتيادي، ولكن تتفاوت أنواعها بين قيامها بحمل دلالة زمنية عندما يكون لها دور رئيس في التركيب، في حين لا تكون لها تلك الدلالة عندما تقوم بالربط بين العناصر فحسب.

يجدر القول بأن هذه التراكيب لا تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة لمعرفة بعض تأثيراتها في الأساليب اللغوية المختلفة، وبخاصة في المراحل المتأخرة لتطور اللغة، التي أصبحت (كان) فيها ترد في آخر التركيب، وكأنها أداة تداولية للإيحاء بما يريد المتكلم إضافته من ظروف نشأة النص، وتطورات أخرى ليس هنا مجال حصرها.

الهوامش:

- 1 - ينظر: رافي ظلمون: التفكير النحوي قبل كتاب سيبويه - دراسة في تأريخ المصطلح النحوي العربي. مجلة الكرمل - أبحاث في اللغة والأدب، العدد 5 (1984م)، ص ص 37-38.
- 2 - كان الاتجاه في البدء إلى ما يسمى (التأليف المختلط بين موضوعات اللغة والنحو والصرف وغيرها) محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1980م، ص 103. ثم تحول اشتغال النحاة إلى التأليف المتخصص، ثم بدأوا بعده في شرح المدونات النحوية الأولى، ثم عادوا في الفترات المتأخرة إلى تلخيص تلك الشروح، وأحياناً إلى شرح الموجز؛ كما في شرح ابن يعيش للكتاب المفصل. بالإضافة إلى النظم الشعري والتصنيف الموسوعي.

- 3 - وذلك بسبب اعتماد مبدأ (القياس) أساساً للحكم على فصاحة الكلمات أو صحة العبارات. ولأن الفصاحة درجات، فقد أصبحت تلك الأحكام تتراوح بين (الجودة) و(الصحة) و(الضعف) و(الخطأ). لكن الجامع بين تلك المناهج هو الخلط بين النظام اللغوي والنظرية النحوية. أحمد حاطوم: اللغة ليست عقلاً - من خلال اللسان العربي. بيروت: دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، د.ت، ص327.
- 4 - المنصف عاشور: دروس في أصول النظرية النحوية - من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضوعي. تونس: مركز النشر الجامعي، 2005م، ص126.
- 5 - من المسلم به أن النحاة ليس لديهم الاعتراف بمستخدم اللغة، وحقه الكامل في كيفية استخدامها، بل الاعتراف بالدارس أو (النحوي) وهو المشرّع. أما المستخدم فهو في نظرهم متعلم لهذا النحو وعليه أن يعرف أوجه استعماله.
- 6 - أبو بشر عثمان بن قنير سيبويه: الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1977م، ج1، ص32.
- 7 - فالح العجمي: أبعاد العربية - دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات السامية. الرياض: مطابع الناشر العربي، 1994م، ص170.
- 8 - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية. لاهور (باكستان): دار نشر الكتب الإسلامية، 1323هـ، ص ص 264-265.
- 9 - يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج7، ص97.
- 10 - مجالس ثعلب. شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة: دار المعارف، 1960م، ص586.
- 11 - ابن يعيش: شرح المفصل. ج7، ص ص 98-101.
- 12 - جواد بن محمد الدخيل: "كان" الزائدة. مجلة جامعة الملك سعود، م17، الآداب (1)، (1425هـ/ 2004م)، ص42.
- 13 - Esa Itkonen: Universal History of Linguistics, 65 (1991), In: Amsterdam Studies in the Theory and History of Linguistic science, Ed. E. F. Konrad Koerner, series III- Studies in the History of the Language Science, p.130.
- 14 - Ramzi Baalbaki: I'rāb and Binā' from linguistic Reality to Grammatical Theory. Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April- 1 May 1987. Edited by Kees Versteegh &

Michael G. Carter. John Benjamins Publishing company, Amsterdam/ Philadelphia, 1990, p.19.

- 15 - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي (ليبيا)، 1973-1978م، ج1، ص57.
- 16 - عدا عن الدلالة المباشرة لمادة ك ي ن (ابن منظور: لسان العرب).
- 17 - عبد الرحمن البارقي: طبيعة معنى الحدث في العربية - دراسة تحليلية للنسق في العربية الفصحى. بنغازي (ليبيا): دار الكتاب الجديد المتحدة، 2014م، ص221.
- 18 - جواد الدخيل: "كان" الزائدة، ص51.
- 19 - المرجع السابق، ص51.
- 20 - المرجع السابق، ص28.
- 21 - المرجع السابق، ص30.
- 22 - المرجع السابق، ص47.
- 23- Adolf Grohmann: Archiv Orientalni 12,1941, pp.75, nr.45.
- 24 - رافي ظلمون: "نظرة جديدة في قضية أقسام الكلام - دراسة حول كتاب ابن المقفع في المنطق". مجلة الكرمل - أبحاث في اللغة والأدب، العدد 12 (1991م)، ص63.
- 25 - سيبويه: الكتاب. ج1، ص119.
- 26 J. Owens: structure, Class and Dependency- Modern Linguistic theory and the Arabic grammatical tradition. Lingua 64 (1984), P.60.
- 27 - مصطفى النحاس: دراسات في الأدوات النحوية. الكويت: شركة الربيعان، 1979م، ص43.
- 28 - للتوسع في المصطلحات الوظيفية، ينظر: فالح العجمي: الربط الذرعي في النص العربي. مجلة أبحاث البرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد 12، العدد 1، 1994م، ص260.
- 29 - E. Itkonen: Universal History, P. 137.
- 30 - E. Itkonen: Universal History, P. 137.
- 31 - E. Itkonen: Universal History, P. 141.
- 32 - وهي الصفة التي تتسم بها الأفعال الدالة على أحداث ديناميكية في الواقع، خلافاً لما يدل منها على حالات سئاتيكية.
- 33 - من المعلوم أن المنية إحدى سمات الأفعال الحقيقية. وفعل الكون رغم تصريفه مثل بقية الأفعال الأخرى، إلا أنه ليس هناك إجماع على دلالاته على الوجود الزمني في حال وروده بمفرده.

- 34 - رفيق بن حمودة: الوصفية - مفهوما ونظامها في النظريات اللسانية. صفاقس (تونس): دار محمد علي للنشر، 2004م، ص178.
- 35 - المرجع السابق، ص174.
- 36 - Ernes N. McCarus, "A Semantic Analysis of Arabic Verbs". Michigan Oriental Studies in honor of George G. Cameron (Ann Arbor: The University of Michigan, 1967), p. 16.
- 37 - Y. Peled: Modifying Verbs in Full-verb construction in literary Arabic. Studia Linguistica Et Orientalia Memoriae Haim Blanc Dedicata. Edited by Paul Wexler, Alexander Borg, Sass on Somekh, Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1989, p.262.
- 38 - فالح العجمي: نظام الصيغة في اللغة العربية. مجلة جامعة الملك سعود، م5، الآداب (1)، ص106.
- 39 - المرجع السابق، ص111.
- 40 - عبد الرحمن البارقي: طبيعة معنى الحدث في العربية، ص32.
- 41 - المرجع السابق، ص ص37-39.
- 42 - المرجع السابق، ص ص282-286.
- 43 - المرجع السابق، ص 304.
- 44 - فالح العجمي: نظام الصيغة، ص102.
- 45 - الواردة في هذا البحث والتي عاد إليها.